

أثر الائتمان المصرفي على التشغيل في الأنشطة الإنتاجية المختلفة للقطاع الخاص السعودي (دراسة قياسية باستخدام منهجية NARDL للتكامل المشترك)

The Impact of Bank Credit on Employment in Various Production Activities of the Saudi Private Sector (An Empirical Study Using the NARDL Methodology for Cointegration)

إعداد: الباحثة/ خديجة حمد السلمي

طالبة دكتوراه تخصص اقتصاد، كلية الأعمال، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية

Email: khalsulami@uj.edu.sa

الدكتور/ صلاح سعيد عبد الغني

أستاذ الاقتصاد المشارك، كلية الأعمال، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية/ أستاذ الاقتصاد الزراعي المساعد، معهد البحوث الزراعية والبيولوجية، المركز القومي للبحوث، الجيزة، جمهورية مصر العربية

Email: ssibrahim@imam.edu.sa

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد القطاعات الإنتاجية التي يرتبط نمو تشغيل السعوديين فيها بعلاقة تكامل مشترك على المدى الطويل أو القصير مع الائتمان المصرفي للفترة (1999-2022م)، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام منهجية NARDL (A Nonlinear Autoregressive Distributed Lag) لاختبار التكامل المشترك بين المتغيرات على اعتبار أن تأثيرات الائتمان المصرفي على التشغيل غير متماثلة والتي قد تكون إيجابية أو سلبية بحسب الظروف الاقتصادية، كما تم استخدام بيانات ربع سنوية لمتغيرات الائتمان المصرفي ومتوسط الأجور والصدمات الاقتصادية كمتغيرات مستقلة، وتشغيل السعوديين كمتغير تابع. وتوصلت الدراسة إلى أن التشغيل في بعض الأنشطة الإنتاجية في القطاع الخاص يحظى بعلاقة تكامل مشترك طويلة المدى مع الائتمان المصرفي مثل قطاعات (الزراعة والغابات، التعدين والتحجير، التشييد والبناء، تجارة الجملة والتجزئة، المال والأعمال والخدمات العقارية)، وأن اختبار التكامل المشترك لقطاع الصناعات التحويلية أظهر وجود علاقة تكامل مشترك ولكنها صادرة من العلاقة بين التشغيل والمتغيرات الأخرى مثل متوسط الأجور والقروض الصناعية من بنك التنمية. كما تحظى هذه القطاعات أيضاً بعلاقة تكامل مشترك على المدى القصير فيما عدا قطاع الزراعة. أما بقية القطاعات (الكهرباء والغاز، النقل والتخزين، الخدمات الجماعية) فلا توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيراتها. وتوصي الدراسة بالموازنة في توجيه الائتمان نحو القطاعات حسب الأهداف العامة للدولة.

الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي، التشغيل، البطالة، السياسة النقدية، التكامل المشترك

The Impact of Bank Credit on Employment in Various Production Activities of the Saudi Private Sector (An Empirical Study Using the NARDL Methodology for Cointegration)

Abstract

The study aimed to identify the productive sectors in which the growth of employment for Saudis has a long-term or short-term Cointegration relationship with bank credit for the period (1999-2022). To achieve this objective, the NARDL (Nonlinear Autoregressive Distributed Lag) methodology was used to test Cointegration between the variables, considering that the effects of bank credit on employment are asymmetrical, potentially being either positive or negative depending on economic conditions. Quarterly data were used for the bank credit variables, average wages, and economic shocks as independent variables, with Saudi employment as the dependent variable.

The study found that employment in some productive activities has a long-term Cointegration relationship with bank credit, such as (agriculture and forestry, mining and quarrying, construction, wholesale and retail trade, finance and business services). The Cointegration test for the manufacturing sector showed a Cointegration relationship, but it was driven by the relationship between employment and other variables such as average wages and industrial loans from the development bank. These sectors also exhibit a short-term Cointegration relationship except for the agriculture sector. As for the remaining sectors (electricity and gas, transportation and storage, community services), there is no Cointegration relationship among their variables. The study recommends balancing the direction of credit towards sectors according to the general objectives of the state.

Keywords: Bank Credit, Employment, Unemployment, Monetary Policy, Cointegration

1. المقدمة:

يلعب الائتمان المصرفي دوراً هاماً في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي. "ويعتبر الائتمان من أهم مصادر التمويل التقليدية المعروفة، والتي تساهم في دفع عجلة الإنتاج في الأنشطة الاقتصادية المختلفة. وبحسب النظرية الاقتصادية، فإن من أهم السياسات المتبعة في زيادة النمو الاقتصادي بشكل عام، وفي مكافحة البطالة، ورفع معدلات التشغيل بشكل خاص، زيادة ضخ السيولة المالية من أجل استحداث فرص استثمارية، وإنتاجية جديدة، فالتوسع في إنتاج السلع والخدمات واستحداث الوظائف، وتحسين مستوى المعيشة، يستلزم وجود نظام مالي كفؤ يعمل على تحويل رأس المال ونقله من الجهات المستثمرة إلى الجهات المنتجة عن طريق استثمار الأموال المقترضة في مشاريع إنتاجية ذات عوائد مرتفعة، بإمكانها استيعاب المزيد من قوة العمل. و"تعتبر مشكلة البطالة وعدم توافر فرص العمل المناسبة من أهم المشكلات التي تواجه السكان قديماً وحديثاً" (تودارو، 2009: 321)، "حيث تؤدي المستويات المتزايدة من البطالة إلى مشكلات اجتماعية، واقتصادية، وأمنية، وغيرها...، وهي إحدى المعوقات الأساسية للجهود التي تبذل لتحقيق التنمية"، (المهندي، 2008: 15) لذلك أولت الحكومات في العالم اهتماماً كبيراً بتوفير فرص العمل لمواطنيها، "وقد انكشفت هذه الظاهرة في دول مجلس التعاون الخليجي تحديداً بعد أن تشعب القطاع الحكومي والقطاع العام وأصبح عاجزاً عن استيعاب المزيد من القوى العاملة" (الأسرج، 2014: 13).

وفي المملكة العربية السعودية يمكن القول بأن البطالة من أهم المشكلات التي يواجهها الاقتصاد السعودي، وتستدعي توفير حلول عاجلة، ولعل من أهم مرتكزات رؤية 2030 الخاصة بالمملكة العربية السعودية تنمية القدرات البشرية، والاهتمام برأس المال البشري، وتقليص نسب البطالة من 12.3% إلى 7%، وانطلاقاً من هذه المشكلة فقد تشكلت مشكلة الدراسة والمتمثلة بتحديد القطاعات الإنتاجية التي يتأثر فيها تشغيل السعوديين بالائتمان المصرفي الموجه لها. كما تأتي أهمية هذه الدراسة في التعرف على نوع العلاقة التي تربط بين الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص بحسب أنشطته الإنتاجية المختلفة، وبين معدلات النمو في التشغيل لكل قطاع. وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد القطاعات الإنتاجية التي يرتبط نمو تشغيل السعوديين فيها بعلاقة تكامل مشترك على المدى الطويل أو القصير مع الائتمان المصرفي من أجل وضع السياسات النقدية المناسبة للائتمان الموجه لها. وتتميز هذه الدراسة بأهمية خاصة نظراً لندرة الدراسات التي بحثت في العلاقة بين الائتمان المصرفي والتشغيل على أنها علاقة غير خطية. حيث تفترض هذه الدراسة لا خطية العلاقة بين المتغيرات. وسوف تستخدم هذه الدراسة لتحقيق أهدافها الأسلوب الوصفي التحليلي، والقياسي لوصف متغيرات الدراسة وتحليل سلوكها، وقياس العلاقة بينها باستخدام الاختبارات القياسية اللازمة.

2. منهجية الدراسة وأدواتها:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة وتتبعها بشكل دقيق وذلك من خلال استخدام الجداول، والرسوم البيانية، والنسب ذات العلاقة لتوضيح التطورات التي حدثت للمتغيرات خلال فترة الدراسة (1999-2022م)، كما سيتم استخدام المنهج الكمي القياسي من أجل تحقيق هدف الدراسة الرئيسي وهو (قياس أثر الائتمان المصرفي على التشغيل في الأنشطة الإنتاجية في الأجلين الطويل والقصير)، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين الائتمان والتشغيل في الأنشطة الإنتاجية. حيث سيتم بناء نموذج قياسي يقيس العلاقة بين الائتمان المصرفي والتشغيل. ويندرج تحت النموذج تسع معادلات تمثل الأنشطة الإنتاجية. حيث تم اعتماد الأنشطة الإنتاجية التالية كما هي مصنفة في الحسابات الوطنية للمملكة العربية السعودية (ISIC4): 1- الزراعة والغابات 2- التعدين والتحجير 3- الصناعات التحويلية 4- الكهرباء والغاز والماء 5- التشييد والبناء 6- تجارة الجملة والتجزئة 7- النقل والتخزين والاتصالات 8- خدمات المال والتأمين والعقار 9- خدمات جماعية واجتماعية وشخصية.

وتعتمد هذه الدراسة على بيانات ربع سنوية لمتغيرات الدراسة للفترة (1999-2022م). كما ستستخدم الدراسة نموذج NARDL (A Nonlinear Autoregressive Distributed Lag) لاختبار التكامل المشترك بين المتغيرات على اعتبار أن تأثيرات الائتمان المصرفي على التشغيل غير متماثلة والتي قد تكون إيجابية أو سلبية بحسب الظروف الاقتصادية، لذلك فإن العلاقة بين الائتمان المصرفي والتشغيل يمكن تمثيلها بشكل دقيق من خلال النماذج الغير خطية، والتي تضيف أكثر واقعية للتأثيرات الغير متماثلة بين المتغيرات، ويكون عدم التماثل نتيجة لاختلاف نمط التكيف بين المتغيرات (عطية، 2018: 10)

3. مصطلحات الدراسة:

الائتمان المصرفي: يعرف الائتمان المصرفي على أنه علاقة مديونية تقوم على أساس الثقة بين الدائن (المصرف)، والمدين (المقترض) يتمكن من خلالها المدين من الحصول على مبلغ معين أو ضمانات يوفرها المصرف للزبائن وفقاً لشروط معينة أو لتحقيق أغراض محددة مقابل تعهد المدين بإرجاع المبلغ الأصلي مع الفائدة المتفق عليها في الموعد المحدد (الجزائري، 2008: 69).

التشغيل: هو توفير عمل جيد ومنتج لكل قادر على العمل وباحث عنه، بحيث يجد فيه ذاته من حيث نوعية العمل التي تناسب قدراته وإمكانياته الذهنية والبدنية، وذلك بمقابل مادي يحقق له الكفاية والكرامة الإنسانية (بن طلحة، 2016: 60)، كما تعرفه منظمة العمل الدولية (ILO) بأنه العمل مدفوع الأجر، ويعتبر الشخص مشغولاً إذا كان يعمل في نشاط إنتاجي ضمن حدود الإنتاج للنظام الوطني مقابل أجر أو راتب نقداً أو عيناً.

البطالة: عرفها سنكلير (Sinclair, 1987: 2) بالاختلال بين قوة العمل المتاحة في مجتمع معين وبين فرص العمل المتاحة التي يتمخض عنها عدم اشتغال جزء من قوة العمل بسبب القيود التي تفرضها حدود الطاقة الاستيعابية وقدرتها في الاقتصاد القومي.

السياسة النقدية: التدخل المباشر والمعتمد من طرف السلطة النقدية، بهدف التأثير على الفعالية الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية (خليل، 2011: 3)

4. أدبيات الدراسة:

أولاً: النظريات الاقتصادية

تناولت عدد من المدارس الاقتصادية العلاقة غير المباشرة بين القطاع النقدي ومستوى التشغيل في الاقتصاد "فالممتنع للآثار التي يفرزها منح التسهيلات الائتمانية على جميع قطاعات الاقتصاد القومي يجد أن هذه الآثار متداخلة، ولها انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد القومي كالأدخار، والاستهلاك، والاستثمار، والعمالة، والصادرات والواردات وغيرها. فزيادة الائتمان تؤدي إلى دفع عجلة الاستثمار والنمو الاقتصادي، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة" (عثمان، العتوم، 2014: 138). وقد أشار كينز إلى تأثير العلاقة بين الاستثمار والأدخار على الطلب الكلي والعمالة (حسين، 2023: 67). ويندرج **منحنى فيليبس** تحت هذا التحليل فيما يخص العلاقة بين السياسة النقدية والبطالة حيث يشكل حلقة وصل بين المتغيرات الحقيقية (البطالة والناجح) والمتغيرات النقدية (التضخم والأجر). ففي منحنى فيليبس المزود بالتوقعات يتضح تأثير التضخم سلباً بانحراف البطالة u عن معدلها الطبيعي \bar{u} فانخفاض البطالة وزيادة التوظيف سيرفع من الطلب الكلي في الاقتصاد ومن ثم من معدل التضخم ويسمى التضخم المسبب بذلك الأمر بتضخم (جذب الطلب) ويفيد الحد الأخير في الدالة بأن التضخم يتأثر طردياً بصدمات العرض:

$$\pi - \pi^e = -\beta (u - \bar{u}) + \varepsilon$$

ويوفر منحى فيليبس خيارات متناوبة لواضعي السياسات الاقتصادية، فاتباع سياسة نقدية أو مالية توسعية من شأنه تحفيز الطلب الكلي في الاقتصاد، وخفض البطالة، وزيادة التضخم. واتباع سياسة انكماشية نقدية أو مالية من شأنه تثبيط الطلب الكلي في الاقتصاد وزيادة البطالة وتناقص التضخم (نصر، 1417: 318).

ثانياً: الدراسات السابقة:

تناولت عدد من الدراسات العلاقة بين الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص والتشغيل كما في دراسة **Ordine and Rose (2008)** للاقتصاد الإيطالي وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة بمعدل 10% في قيمة القروض المصرفية تؤدي إلى زيادة بمعدل 5% في مستويات التشغيل. وفي دراسة **Kolakez, Lehmann (2010)** بحثت الدراسة في تأثير تشديد القيود المصرفية على الائتمان المصرفي وعلاقته بالبطالة، على مجموعة تضم 20 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث أدخلت قيود الائتمان. وقد أظهرت النتائج أن هذه القيود الائتمانية لا تؤدي إلى زيادة معدلات البطالة الثابتة فحسب، بل إنها تؤدي أيضاً إلى إبطاء الديناميكيات الانتقالية واستمرار البطالة. وتناولت دراسة **قابوسة (2014)** دور التمويل المصرفي في رفع مستويات التشغيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتونس. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن التمويل المصرفي ساهم في عملية التنمية من خلال رفع قدرة المؤسسات على التشغيل في الدولتين ولكن بنسب متفاوتة كما أظهرت النتائج اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية على التمويل المصرفي بصفة عامة وهذا عكس ما هو موجود في الجزائر. وكذلك في دراسة **Mihály (2018)** التي بحثت في تأثير تقلصات الائتمان الخاص على أداء سوق العمل. كما تمت دراسة **Kolakez, Lehmann** والتي اهتمت أيضاً بدراسة العلاقة على 20 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة (1980-2014)، وتشير النتائج التجريبية إلى أن انخفاض الائتمان الخاص يمكن أن يولد زيادات كبيرة وذات دلالة إحصائية في جميع مقاييس البطالة، وعلى وجه التحديد فإن طفرات الائتمان المفرطة تميل إلى أن يعقبها ارتفاع أكبر في معدلات البطالة في مرحلة الكساد اللاحقة.

أما فيما يخص العلاقة بين النمو في معدلات الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص وتأثيرها على تخفيض معدلات البطالة ففي دراسة **Sipahutar (2016)** على الاقتصاد الاندونيسي، أوضح نموذج الدراسة أن الائتمان المخصص من قبل البنوك يزيد من تصاعد الأعمال إلى القطاعات الحقيقية ثم يعزز النمو الاقتصادي، ويقلل معدل البطالة من خلال زيادة العمالة المطلوبة، ويزيد الدخل ومن ثم يقلل الفقر. وتحدث آلية النقل الشاملة هذه من خلال وجود الائتمان المصرفي عن طريق زيادة المعروض النقدي إلى القطاعات الحقيقية، مما يعزز النمو والرفاهية الاجتماعية. وكذلك في دراسة **الشمري، شعلان (2018)** حيث هدفت هذه الدراسة لتشخيص القطاعات الفاعلة والمساهمة في معالجة مشكلة البطالة في العراق من أجل توجيه الائتمان المصرفي نحوها، وقد توصلت البحث إلى أن هنالك علاقة بين قطاع خدمات المجتمع من جانب ومؤشر البطالة في العراق من جانب آخر، فكلما زادت نسبة هذا القطاع من الائتمان المصرفي كلما كان له الأثر الإيجابي في معالجة مشكلة البطالة، كما أن هنالك علاقة ارتباط عكسية بين كل من قطاع التعليم، وقطاع النقل والتخزين والمواصلات، وقطاع الماء والكهرباء والغاز، وقطاع العالم الخارجي، وقطاع البناء والتشييد من جانب ومؤشر البطالة من جانب آخر إلى أن هذه العلاقة ذات تأثير قليل جداً بحيث لا يمكن أن يعتد بها، كما توصلت البحث إلى أن هنالك علاقة طردية بين الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة والصيد، والصناعة التحويلية،

وقطاع التمويل والتأمين، وقطاع الجملة والمفرد والفنادق من جانب ومؤشر البطالة من جانب آخر، فكلما ازدادت حصة هذه القطاعات من الائتمان كلما انخفضت حصة القطاعات الأخرى الفعالة في امتصاص البطالة. وهدفت دراسة الصخني، الشايب (2018) إلى قياس أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص على البطالة في الدول العربية غير المصدرة للنفط خلال الفترة الزمنية (2000-2017م) من خلال توظيف بيانات كل من الأردن، ولبنان، ومصر، وتونس، والمغرب، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية مهمة إحصائياً بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ومعدلات البطالة، كما بينت الدراسة أنه وبالرغم من وجود علاقة عكسية مهمة إحصائياً بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ومعدلات البطالة إلا أن هذا التأثير يبقى ضئيلاً، بمعنى أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص تساهم بشكل بسيط جداً في خلق فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة. وفي دراسة الجبوري، عباس (2020) تمحور هدف الدراسة حول مدى تأثير الائتمان المصرفي على معدل البطالة والوظائف التي يؤديها الائتمان المصرفي بالنسبة لهذا المتغير، وقد توصلت الدراسة إلى ارتباط الائتمان المصرفي مع معدل البطالة المعد للدراسة عن طريق وجود علاقة طردية عند فترة الإبطاء الثالثة والرابعة ووجود تكامل مشترك بين البطالة والائتمان المصرفي وكذلك وجود علاقة طردية بين الائتمان المصرفي والبطالة على المدى الطويل.

وفي دراسة ل Ali, Mohamed, Jaid (2020) خلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين المتغير المستقل (الائتمان الممنوح للقطاع الخاص) والمتغير التابع (البطالة) علاقة طردية، إذ أن الزيادة في المتغير المستقل سوف تؤدي إلى زيادة المتغير التابع، وهذا يتعارض مع منطق النظرية الاقتصادية التي تنص على أن زيادة الائتمان الممنوح يؤدي إلى خفض البطالة، لكن الأمر اختلف في العراق. وفي دراسة مقارنة بين سلوك الائتمان المصرفي في نيجيريا وفي جنوب نيجيريا وأثره على معدلات البطالة وجدت دراسة Azolibe, Dimnwobi, Uzochukwu-Obi (2022) أن ائتمان النظام المصرفي مهم في الحد من معدل البطالة في جنوب أفريقيا مقارنة بنيجيريا. كما أن عوامل الاقتصاد الكلي الأخرى مثل معدل الإقراض ومعدل التضخم والإنفاق الحكومي والنمو السكاني كانت كبيرة بما يكفي في التأثير على معدل البطالة في جنوب أفريقيا مقارنة بنيجيريا.. وأظهر اختبار التكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات في كلا البلدين، في حين أن سرعة معامل التعديل لنموذج تصحيح الخطأ المتجه أسرع في جنوب أفريقيا منه في نيجيريا.

التعليق على الدراسات السابقة:

- تناولت الدراسات السابقة العلاقة بين الائتمان المصرفي والتشغيل، وطبقت عدد من الأساليب القياسية، إلا أنه يمكن القول بأن جميع الدراسات ترى بأن تأثير الائتمان المصرفي على (التشغيل) يختلف بحسب الظروف الاقتصادية لكل دولة، وبحسب السياسات المتبعة، وبحسب الوعي السائد بأهمية الائتمان، وأن الآثار السلبية للائتمان تنتج عن سوء استخدامه كأداة من أدوات السياسة النقدية، حيث أن سوء الاستخدام يؤدي إلى تقلبات حادة طويلة وقصيرة الأجل على التشغيل.

- على الرغم من أن عدداً من الدراسات الواردة أعلاه تناولت العلاقة بين الائتمان والتشغيل في العديد من الاقتصاديات، إلا أن أيّاً منها لم يستخدم منهجية (NARDL) وهو ما تتميز به هذه الدراسة نظراً لأن العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة قد تكون غير خطية بسبب التأثير غير المتماثل للائتمان المصرفي والذي قد يكون إيجابياً أو سلبياً بحسب الظروف الاقتصادية، حيث تفيد استخدام منهجية NARDL في النقاط هذه التأثيرات.

5. مساهمة القطاع الخاص في التشغيل:

لفترة ليست بالقصيرة كانت غالبية الوظائف في المملكة العربية السعودية تنشأ بشكل مباشر أو غير مباشر عن الإنفاق الحكومي الناشئ عن الإيرادات النفطية، مما أدى إلى التكدس في القطاع الحكومي، وانتشار البطالة المقنعة، وأخيراً عجز القطاع الحكومي عن استيعاب المزيد من القوى العاملة مما أدى إلى ارتفاع نسب البطالة بشكل كبير حيث ارتفعت نسبة البطالة من 8% في العام 1999م حتى بلغت 12% تقريباً في الفترة من عام 2012 إلى العام 2016م بسبب ازدياد عدد السكان وارتفاع مستوى التعليم، وازدياد قوة العمل، وبلغت أعلى نسب للبطالة خلال فترة الدراسة 13.7% في العام 2020م ويعود ذلك إلى آثار الإغلاق للاقتصاد خلال جائحة كورونا. إلى أن هذه النسبة انخفضت في العام 2022م لتصل إلى 9.4% بحسب الهيئة العامة للإحصاء

جدول (1) عدد المشتغلين في القطاع الخاص ونسبة المشتغلين السعوديين في القطاع

السنة	عدد موظفي القطاع الخاص (سعوديين (ذكور+إناث) (بمئات الآلاف)	عدد موظفي القطاع الخاص (سعوديين + غير سعوديين) (بمئات الآلاف)	نسبة المشتغلين السعوديين إلى إجمالي العاملين في القطاع الخاص (%)
1999	242	6260	3.8
2001	278	5808	4.7
2003	285	5913	4.8
2005	620	5360	11.5
2007	766	5827	13
2009	682	6895	10
2011	845	7782	11
2013	1467	9679	15
2015	1724	10140	17
2017	1773	9702	18
2019	1698	8234	20
2022	2170	9607	22.6

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي السعودي

ولأن القطاع الخاص يتميز بأهميته البالغة في خلق الوظائف، ودعم الابتكار، وتنمية رأس المال البشري، والاستدامة في توليد الوظائف في جميع اقتصاديات العالم المتقدمة، فقد أولت حكومة المملكة العربية السعودية اهتماماً كبيراً بدعم التوظيف في هذا القطاع وإحلال الأيدي العاملة السعودية محل العمالة الوافدة عن طريق برامج العودة المختلفة، وزيادة مجالات فرص عمل المرأة، وتحديد الحد الأدنى للأجور في القطاع، "فمنذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، وهي الفترة التي تلت النمو الكبير في عدد العمالة الأجنبية في السوق السعودي والتي تزامنت مع تسارع النمو الاقتصادي بدأت المملكة ومن خلال خطط التنمية

الاقتصادية في إنشاء عدة مبادرات تعنى بتوطين الوظائف لتقليل اعتمادها على العمالة الأجنبية. جاءت هذه المبادرات كعملية تصحيحية لهيكل سوق العمل بعد التطور الملحوظ في القدرات البشرية الوطنية وزيادة كفاءتها من الناحية العلمية والمهنية، ويمكن ملاحظة أن نسب تشغيل السعوديين في القطاع الخاص ارتفعت نتيجة لذلك في العام 2005 لتبلغ مساهمة السعوديين العاملين في القطاع الخاص نسبة 11%، وقد أخذت بعد ذلك نسب تشغيل السعوديين اتجاهاً تصاعدياً فارتفعت أعداد العاملين السعوديين من (242 ألف) في العام 1999م وهو ما يمثل 3.8% من قوة العمل في القطاع الخاص إلى (مليونين ومائة وسبعون ألف) في العام 2022م بنسبة 22.6% من إجمالي العاملين في القطاع الخاص.

6. الدراسة القياسية:

تأخذ الدالة للنموذج القياسي الشكل التالي:

$$SE_{it} = f(DCL_{it}, AW_{it}, SS_{it})$$

وبذلك تكون الصيغة الخطية المستخدمة للنموذج القياسي كما يلي:

$$SE_{it} = \beta_0 + \beta_1 DCL_{it-1} + \beta_2 AW_{it-1} + \beta_3 SS_{it-1} + U_{it}$$

حيث:

SE_{it} = التشغيل (= عدد السعوديين العاملين في النشاط الإنتاجي) ويمثل المتغير التابع في الدراسة.

DCL_{it-1} = الائتمان المصرفي المحلي الممنوح للقطاع الخاص حسب الأنشطة الإنتاجية (بالأسعار الحقيقية).

AW_{it} = متوسط أجر المشتغلين في النشاط الإنتاجي (بالأسعار الحقيقية)

SS_{it-1} = صدمات العرض (الخارجية) وهو متغير صوري يأخذ القيمة 1 في حالة حدوث الصدمة و0 في حالة عدم حدوث

الصدمة وتتمثل صدمات العرض في تغير أسعار النفط أو الحروب أو الكوارث أو الأزمات الاقتصادية

U_{it} = المتغير العشوائي ، $t-1$ = ترمز إلى قيمة المتغير في السنة الماضية.

β_0 = الحد الثابت ، β_i = قيم المعاملات

i = الأنشطة الإنتاجية المختلفة ، t = البعد الزمني

كما سيتم إضافة متغير القروض الحكومية لنشاط (الزراعة، والصناعة، والبناء والتشييد) وسيأخذ الرمز GL_{it-1}

بعد إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة مثل التشتت والنزعة المركزية والتأكد من استقرار السلاسل الزمنية، سوف تستخدم

هذه الدراسة منهجية (الاتحدار الذاتي غير الخطي ذو الفجوات الموزعة، NARDL) لاختبار العلاقة التكاملية بين المتغيرات

حيث تفترض هذه الدراسة أن العلاقة غير خطية بين المتغيرات بسبب طبيعة التأثيرات المتقلبة للائتمان المصرفي على التشغيل.

ويمكن إعادة صياغة النموذج بناءً على المنهج المستخدم NARDL على النحو التالي:

$$ES_{it} = \beta_0 + \beta_1^+ DCL_{it-1}^+ + \beta_1^- DCL_{it-1}^- + \beta_2^+ AW_{it-1}^+ + \beta_2^- AW_{it-1}^- + \beta_4^+ SS_{it-1}^+ + \beta_4^- SS_{it-1}^- + U_{it}$$

أولاً: استقرار السلاسل الزمنية:

توصلت الدراسة إلى أن البيانات لجميع القطاعات غير مستقرة في مستوياتها عند جميع مستويات المعنوية، فيما عدا متغيرات (القروض الحكومية للقطاع الزراعي، القروض الحكومية لقطاع الصناعات التحويلية، الائتمان المصرفي في قطاع الزراعة، الائتمان المصرفي لقطاع الكهرباء والغاز فإنها مستقرة في مستوياتها). بينما عند الفرق الأول كانت قيمة (t-statistic) أكبر من قيمة (t-table) عند مستويات المعنوية 1% و 5% لجميع المتغيرات سواء بقاطع أو بقاطع ومتجه أو بدون قاطع ومتجه، مما يعني أنها متكاملة من الدرجة (1)

ثانياً: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية (NARDL)

1- تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج:

يتم اختيار فترات الإبطاء المثلى اعتماداً على معياري AIC أو SC حيث تكون الفترات المثلى هي التي تتدنى فيها قيمة المعيارين

جدول (2) فترات الإبطاء المثلى اعتماداً على معياري AIC أو SC:

القطاع	فترات الإبطاء لنموذج NARDL
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	(3, 0, 1, 1, 3, 0, 4, 4, 0)
التعدين والتحجير	(2, 3, 4, 4, 3, 4, 1)
الصناعات التحويلية	(2, 2, 4, 1, 2, 0, 0, 4, 4)
الكهرباء والغاز والمياه	(1, 1, 0, 0, 0, 4, 1)
التشييد والبناء	(2, 4, 4, 3, 4, 1, 4, 4, 0)
تجارة الجملة والتجزئة	(1, 0, 3, 1, 1, 4, 1)
النقل والتخزين والاتصالات	(1, 0, 0, 0, 1, 0, 4)
المال والتأمين وخدمات العقارات	(4, 4, 4, 2, 4, 3, 4)
الخدمات الجماعية والشخصية	(1, 0, 1, 1, 1, 0, 0)

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews12

2- اختبار الحدود: Bound test:

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أدناه أن قيمة (F. stat) جاءت أكبر من (F. table) لجميع القطاعات فيما عدا (قطاع الكهرباء والغاز والمياه، قطاع النقل والتخزين، قطاع الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية) كانت قيمة (F. stat) أصغر من (F. table) مما يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك في هذه القطاعات بين المتغيرات، وتحظى بقية القطاعات بعلاقة تكامل مشترك غير خطية.

ميررات عدم وجود علاقة تكاملية في بعض القطاعات:

1- قطاع الكهرباء والغاز والمياه: يمكن تبرير ذلك بأن نسب الائتمان الموجه لقطاع الكهرباء والغاز والمياه لم تكن متناسب مع نسب النمو في تشغيل السعوديين في القطاع في أغلب سنوات الدراسة خصوصاً في السنوات الأخيرة، حيث أن القطاع كان يساهم

في تشغيل السعوديين بنسب كبيرة وصلت إلى 70% إلى أن هذه النسب أخذت في الانخفاض مؤخراً بسبب سياسات تخفيض الإنفاق والاندماج بين الشركات العاملة في القطاع، وعلى الرغم من ذلك كانت معدلات نمو الائتمان الموجه للقطاع تتزايد غالباً خلال سنوات الدراسة مما يعني عدم تناسب الزيادة في الائتمان الموجه للقطاع مع نسب تشغيل السعوديين.

2- قطاع النقل والتخزين والخدمات اللوجستية: ويمكن تبرير ذلك بأن القطاع وعلى الرغم من توسعه ونموه خلال سنوات الدراسة إلى أن نسبة مساهمة قوة العمل السعودية أخذت في الانخفاض وقد يعود ذلك إلى زيادة عدد العمالة الأجنبية منخفضة التكلفة في هذا القطاع.

3- قطاع الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية: نظراً لأن القطاع يشمل الوظائف في قطاع التعليم والصحة وغيرها.. والتي تعتبر من أهم الوظائف المشمولة بالسعودة فتتحرك معدلات التشغيل بمعزل عن حركة معدلات الائتمان المصرفي.

جدول (3) نتائج اختبار الحدود:

القطاع	النموذج	القيم الحرجة	1%	2.5%	5%	K	F.stat	النتيجة
الزراعة والغابات	NARDL	الحدود العليا	3.77	3.42	3.15	8	6.75	يوجد تكامل مشترك
التعدين والتحجير	NARDL	الحدود العليا	3.99	3.61	3.28	6	5.823	يوجد تكامل مشترك
الصناعات التحويلية	NARDL	الحدود العليا	3.77	3.42	3.15	8	6.427	يوجد تكامل مشترك
الكهرباء والغاز والمياه	NARDL	الحدود العليا	3.99	3.61	3.28	6	1.25	لا يوجد تكامل مشترك
التشييد والبناء	NARDL	الحدود العليا	3.77	3.42	3.15	8	8.13	يوجد تكامل مشترك
تجارة الجملة والتجزئة	NARDL	الحدود العليا	3.99	3.61	3.28	6	5.718	يوجد تكامل مشترك
النقل والتخزين والاتصالات	NARDL	الحدود العليا	3.99	3.61	3.28	6	2.826	لا يوجد تكامل مشترك
المال والتأمين وخدمات العقارات	NARDL	الحدود العليا	3.99	3.61	3.28	6	6.828	يوجد تكامل مشترك
الخدمات الجماعية والاجتماعية	NARDL	الحدود العليا	3.99	3.61	3.28	6	1.92	لا يوجد تكامل مشترك

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews12

3- نتائج تقدير التكامل المشترك:

أولاً: تقدير العلاقة في الأجل الطويل:

جدول (4) نتائج NARDL في الأجل الطويل:

SS		AW		DCL		Ind(var)	
-	+	-	+	-	+		
-33626	-89329	7.012	-7.39	8.92	-16.2	cof	Agri
0.00	0.00	0.1	0.01	0.06	0.00	prob	
-3009	-13505	-0.580	-1.845	1.494	3.913	cof	Min
0.50	0.00	0.00	0.00	0.05	0.00	prob	
29454	-8210	-10.84	-1.083	0.067	0.026	cof	Manuf
0.00	0.19	0.00	0.517	0.91	0.93	prob	
93586	-10029	-80.28	-0.620	-6.972	-7.356	cof	Const
0.00	0.00	0.00	0.96	0.00	0.00	prob	
71730	36400	5.10	21.6	-3.00	-0.44	cof	Trade
0.00	0.05	0.66	0.03	0.00	0.27	prob	
9322	-37533	-4.861	-2.618	-0.724	0.044	cof	Money
0.48	0.00	0.00	0.00	0.00	0.95	prob	

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews12

1- قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك: من خلال الجدول نلاحظ أثر الصدمات الموجبة والسالبة للمتغيرات المستقلة (الائتمان المصرفي، متوسط الأجور، الصدمات الاقتصادية) على تشغيل السعوديين في قطاع الزراعة. حيث أن أثر الصدمة الموجبة للائتمان المصرفي عكسية ومعنوية إحصائياً، أما الصدمة السالبة للائتمان المصرفي فهي طردية وليست ذات دلالة إحصائية أي أن الصدمة الموجبة فقط للائتمان تؤثر على التشغيل في الأجل الطويل. وفيما يخص متوسط الأجور فإن الصدمة الموجبة معنوية وعكسية وليس هناك أثر معنوي للصدمة السالبة لمتوسط الأجور أما الصدمات الاقتصادية فإن الصدمة الموجبة للمتغير والصدمة السالبة ذات تأثير معنوي وعكسي على التشغيل.

جدول (5) العلاقة بين متغير القروض الزراعية والتشغيل

GL(Agriculture)		Ind(var)	
-	+		
-93.10	71.55	cof	Agri
0.00	0.00	prob	

من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews12

بالنسبة للقروض الزراعية فإن الصدمة الموجبة لها تأثير طردي ومعنوي بنسبة تأثير كبيرة تظهر من خلال قيمة معامل المتغير والبالغة 71,5 على التشغيل أما الصدمة السالبة فهي ذات تأثير عكسي ومعنوي على التشغيل وأيضاً كبير.

2- **قطاع التعدين والتحجير:** من خلال الجدول نلاحظ أن أثر الصدمة الموجبة للانتماء المصرفي طردية ومعنوية إحصائياً على التشغيل أي أن لها تأثير على المدى الطويل، أما الصدمة السالبة للانتماء المصرفي فهي طردية وغير معنوية إحصائياً. وبالنسبة لمتوسط الأجور فإن الصدمة الموجبة لها تأثير عكسي ومعنوي على التشغيل وكذلك الصدمة السالبة ذات تأثير عكسي ومعنوي أيضاً أي أن الصدمات الناتجة عن متغير الأجور في قطاع التعدين ذات معنوية عالية في المجمال. وللصدمات الاقتصادية الموجبة تأثير معنوي وعكسي على التشغيل في الأجل الطويل وعلى العكس من ذلك فإن الصدمات الاقتصادية السالبة غير معنوية.

3- **قطاع الصناعات التحويلية:** على خلاف ما تفترض الدراسة جاءت الصدمات الموجبة والسالبة للانتماء المصرفي الموجه لقطاع الصناعات التحويلية غير معنوية إحصائياً، أي أنها ليست ذات تأثير على المدى الطويل، وأن علاقة التكامل المشترك جاءت نتيجة لمعنوية المتغيرات المستقلة الأخرى (متوسط الأجور والصدمات الاقتصادية ومتغير القروض الحكومية) ، على الرغم من أن القطاع يحظى بنسب انتماء مرتفعة إلا أنها ليست ذات تأثير على مستوى التشغيل، وقد يعود ذلك إلى أن قطاع الصناعات التحويلية من أكثر القطاعات قابلية للإحلال بين العمل ورأس المال فهو قطاع يتأثر بالتقدم التقني والتكنولوجي بشكل كبير وسريع.

جدول (6) العلاقة بين متغير القروض الصناعية والتشغيل:

GL(Manufacturing)		Ind(var)	
-	+		
-7.22	-1.19	cof	Manuf
0.00	0.60	prob	

من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews12

4- **قطاع التشييد والبناء:** من خلال الجدول نلاحظ أن أثر الصدمتين الموجبة والسالبة للانتماء المصرفي على تشغيل السعوديين عكسية ومعنوية إحصائياً أي أنها ذات تأثير على المدى الطويل. وفيما يخص صدمة متوسط الأجور الموجبة فإنها عكسية وغير معنوية أما الصدمة السالبة فهي عكسية ومعنوية أي ذات تأثير طويل الأمد على التشغيل. كما أن للصدمات الاقتصادية الموجبة تأثير عكسي ومعنوي على التشغيل على عكس الصدمات السالبة ذات التأثير الطردي والمعنوي.

جدول (7) العلاقة بين متغير القروض العقارية والتشغيل:

GL(Construction)		Ind(var)	القطاع
-	+		
6.30	3.51	cof	Const
0.01	0.00	prob	

من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews12

وتؤثر الصدمات الموجبة والسالبة لمتغير القروض العقارية بشكل طردي ومعنوي على تشغيل السعوديين في القطاع

5- قطاع تجارة الجملة والتجزئة: تظهر الصدمة الموجبة للائتمان غير معنوية على عكس الصدمة السالبة التي تظهر بتأثير عكسي ومعنوي، كما أن الصدمات الاقتصادية الموجبة غير معنوية، بينما تتمتع الصدمات السالبة بمعنوية مرتفعة أي أنها تتكامل على المدى الطويل مع التشغيل للسعوديين، وتؤثر الصدمة الموجبة لمتوسط الأجور على التشغيل بشكل طردي أي كلما زادت الأجور زاد تشغيل السعوديين في القطاع.

6- قطاع المال والتأمين والخدمات العقارية: من خلال الجدول نلاحظ أثر الصدمات الموجبة والسالبة للمتغيرات المستقلة على التشغيل لنشاط المال والأعمال والخدمات العقارية. وتظهر الصدمة الموجبة للائتمان المصرفي ليست ذات أثر معنوي إحصائياً، أما الصدمة السالبة للائتمان المصرفي فهي عكسية وذات دلالة إحصائية. وبالنسبة للصدمة الاقتصادية فإن الصدمة الموجبة لها تأثير عكسي ومعنوي على التشغيل أما الصدمة السالبة فهي ليست ذات تأثير في الأجل الطويل. وفيما يخص متوسط الأجور فإن كلتا الصدمتين الموجبة والسالبة معنوية وعكسية أي أن تشغيل السعوديين في قطاع المال والأعمال ذو حساسية مرتفعة لمستوى الأجور في القطاع ويتكاملان سوياً على المدى الطويل.

ثانياً: تقدير العلاقة في الأجل القصير وقيمة معامل تصحيح الخطأ (ECM)

جدول (8) نتائج تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج التشغيل:

القطاع	قيمة تصحيح الخطأ (ECM) CoIntEq(-1)	probability	مدة إعادة التوازن
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	-0.888037	0.0000	ثلاثة أشهر تقريباً
التعدين والتعجير	-0.715877	0.0000	أربعة أشهر تقريباً
الصناعات التحويلية	-0.892551	0.0000	ثلاثة أشهر تقريباً
التشييد والبناء	-0.839713	0.0000	ثلاثة أشهر تقريباً
تجارة الجملة والتجزئة	-0.564508	0.0000	خمسة أشهر تقريباً
المال والتأمين والخدمات العقارية	-1.179407	0.0000	شهرين تقريباً

من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews12

1- قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك:

جاء حد تصحيح الخطأ (-1) CoIntEq سالب وذو دلالة إحصائية مرتفعة عند مستوى معنوية 1% وذلك تأكيداً على وجود علاقة توازنه طويلة وقصيرة الأجل بين التشغيل والائتمان المصرفي وبقية المتغيرات التفسيرية، وقيمة حد تصحيح الخطأ (-) (0,88) أي أن 0,88 من الاختلال يتم تصحيحه خلال الفترة (ربع سنة) وتستغرق إعادة التوازن (1,1) أي ثلاثة أشهر تقريباً.

وبالنسبة لنتائج الأجل القصير تشير نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ إلى عدم وجود علاقة معنوية بين تشغيل السعوديين والائتمان في الأجل القصير بينما تؤثر الصدمة السالبة لمتغير القروض الزراعية بشكل معنوي على مستوى التشغيل في الأجل القصير عند الفجوة الزمنية الأولى والثانية، وكذلك فإن الأثر السلبي للصدمة الاقتصادية يؤثر بشكل معنوي كبير على التشغيل عند الفجوات الزمنية الأولى والثانية والثالثة، كما تؤثر الصدمة الموجبة لمتوسط الأجور عند الفجوة الأولى والثانية والثالثة بشكل سلبي ومعنوي على مستوى التشغيل.

2- قطاع التعدين والتحجير: جاءت معنوية حد تصحيح الخطأ (-1) CointEq عند مستوى معنوية 1% مرتفعة وسالبة مما يؤكد على وجود علاقة توازنه طويلة وقصيرة الأجل بين التشغيل والائتمان المصرفي وبقية المتغيرات التفسيرية، وقيمة حد تصحيح الخطأ (-0,71) أي أن 0,71 من الاختلال يتم تصحيحه خلال الفترة (ربع سنة) وتستغرق إعادة التوازن (1,5) أي أربعة أشهر تقريباً.

كما تشير نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين التشغيل في قطاع التعدين والتحجير والصدمة الإيجابية للائتمان المصرفي الموجه للقطاع عند الفجوة الزمنية الأولى والثانية بينما تصبح هذه العلاقة طردية ومعنوية أيضاً عند الفجوة الزمنية الأولى والثانية والثالثة، أما الصدمة الإيجابية للصدمة الاقتصادية فإنها معنوية فقط عند الفجوة الزمنية الثالثة، وبالنسبة للصدمة السلبية للصدمة الاقتصادية فإنها معنوية وطردية عند الفجوة الزمنية الثانية، وبالنسبة لمتغير متوسط الأجور أظهرت الصدمات الإيجابية أثر طردي ومعنوي عند جميع الفجوات الزمنية الأولى والثانية والثالثة، وكذلك أظهرت الصدمات السلبية أثر عكسي ومعنوي عند عدم أخذ الفجوات الزمنية في الاعتبار في الأجل القصير.

3- قطاع الصناعات التحويلية:

ظهر حد تصحيح الخطأ (-1) CointEq معنوي وسالب عند مستوى معنوية 1% مما يعني وجود علاقة توازنه طويلة وقصيرة الأجل بين التشغيل والائتمان المصرفي وبقية المتغيرات التفسيرية، وقيمة حد تصحيح الخطأ (-0,87) أي أن 0,87 من الاختلال يتم تصحيحه خلال الفترة (ربع سنة) وتستغرق إعادة التوازن (1.1) أي ثلاثة أشهر تقريباً.

وتشير نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين تشغيل السعوديين في قطاع الصناعات التحويلية والصدمة الإيجابية للائتمان المصرفي الموجه للقطاع عند الفجوة الزمنية الأولى، وكذلك فيما يخص الصدمات السلبية للائتمان المصرفي فإنها معنوية وطردية عند جميع الفجوات الزمنية فيما عدا الفجوة الزمنية الثانية، وتؤثر الصدمة السلبية للقروض الصناعية بشكل معنوي وطردي على التشغيل في الأجل القصير عند المستوى فقط، وتظهر الصدمة السلبية لمتغير متوسط الأجور معنوية وطردية عند الفجوات الزمنية الأولى والثانية والثالثة بينما تظهر الصدمات الموجبة معنوية وعكسية عند الفجوة الأولى فقط.

4- قطاع التشييد والبناء:

جاءت معنوية حد تصحيح الخطأ (-1) CointEq عند مستوى معنوية 1% مرتفعة مع الإشارة السالبة المتوقعة وذلك تأكيداً على وجود علاقة توازنه طويلة وقصيرة الأجل بين التشغيل والائتمان المصرفي وبقية المتغيرات التفسيرية، وقيمة حد تصحيح الخطأ (-0,8) أي أن 0,8 من الاختلال يتم تصحيحه خلال الفترة (ربع سنة) وتستغرق إعادة التوازن (1) أي ثلاثة أشهر تقريباً.

تظهر الصدمة الموجبة لمتغير الائتمان المصرفي ذات أثر معنوي وطردي بدأً من الفجوة الزمنية الثانية والثالثة، وكذلك بالنسبة للصدمة السالبة حيث يبدأ تأثيرها من الفجوة الزمنية الثانية ولكن بتأثير عكسي أي ذو إشارة سالبة. وبالنسبة للصدمة الإيجابية لمتغير متوسط الأجور فإنها طردية ومعنوية عند الفجوة الزمنية الأولى وعكسية ومعنوية عند الفجوة الزمنية الثانية، أما الصدمة السالبة لمتوسط الأجور فإنها عكسية ومعنوية عند الفجوتين الزميتين الثانية والثالثة. وتؤثر الصدمة الموجبة لمتغير القروض العقارية في نفس الفترة الزمنية أي عند عدم وجود فجوات زمنية، أما الصدمة السالبة للقروض العقارية فهي عكسية ومعنوية عند الفجوة الزمنية الأولى فقط. وفيما يخص الصدمات الاقتصادية فإن الصدمات الموجبة فقط ذات تأثير معنوي وطردي عند الفجوات الزمنية الأولى والثانية والثالثة.

5- قطاع تجارة الجملة والتجزئة:

جاءت معنوية حد تصحيح الخطأ (-1) CointEq مرتفعة وسالبة مما يدل على وجود علاقة توازنه طويلة وقصيرة الأجل بين التشغيل والائتمان المصرفي وبقية المتغيرات التفسيرية، وقيمة حد تصحيح الخطأ (-0.56) أي أن 0.56 من الاختلال يتم تصحيحه خلال الفترة (ربع سنة) وتستغرق إعادة التوازن (1.78) أي خمسة أشهر تقريباً تشير نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للنموذج NARDL إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين تشغيل السعوديين في قطاع تجارة الجملة والتجزئة والصدمة السالبة للائتمان المصرفي الموجه للقطاع عند الفجوة الزمنية الثانية، وتؤثر الصدمات الموجبة والسالبة للصدمة الاقتصادية بشكل معنوي وطردي على التشغيل في الأجل القصير عند عدم وجود فجوات زمنية، وتظهر الصدمة الموجبة لمتغير الأجور معنوية وعكسية عند الفجوات الزمنية الأولى والثانية والثالثة.

6- قطاع المال والتأمين والخدمات العقارية:

جاء حد تصحيح الخطأ (-1) CointEq ذو دلالة إحصائية مرتفعة عند مستوى معنوية 1% وذو إشارة سالبة مما يؤكد على وجود علاقة توازنه طويلة وقصيرة الأجل بين تشغيل السعوديين في قطاع المال والأعمال والخدمات العقارية، والائتمان المصرفي، وبقية المتغيرات التفسيرية، وقيمة حد تصحيح الخطأ (-1,17) أي أن 1,17 من الاختلال يتم تصحيحه خلال الفترة (ربع سنة) وتستغرق إعادة التوازن شهرين تقريباً.

وتظهر نتائج الأجل القصير أن الصدمة الموجبة للائتمان المصرفي عند الفجوات الزمنية الأولى والثانية والثالثة ذات أثر معنوي وطردي على التشغيل في القطاع، بينما تظهر الصدمة السالبة معنوية عند الفجوة الزمنية الثانية والثالثة وهي ذات أثر عكسي. وفيما يخص الصدمات الاقتصادية ظهرت الصدمة الاقتصادية الموجبة عكسية ومعنوية عند الفجوة الزمنية الأولى أما الصدمات السالبة فإنها معنوية وطردياً عند جميع الفجوات الزمنية الأولى والثانية والثالثة. كما تظهر صدمات متوسط الأجور الموجبة معنوية عند الفجوة الزمنية الثانية، أما صدمة الأجور السالبة فإنها معنوية وطردياً عند الفجوات الزمنية الثلاث.

تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنماذج المقدر:

للتأكد من جودة النماذج وخلو البيانات من التغيرات الهيكلية والتأكد من استقرار وانسجام المعلمات سوف تستخدم الدراسة عدد من الاختبارات

1- اختبار LM للارتباط الذاتي:

جدول (9) نتائج اختبار LM للارتباط الذاتي:

القطاع	F-statistic	Prob. F
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	1.83	0.17
التعدين والتحجير	1.57	0.22
الصناعات التحويلية	2.11	0.13
التشييد والبناء	1.40	0.26
تجارة الجملة والتجزئة	0.03	0.96
المال والتأمين والخدمات العقارية	1.77	0.18

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

تشير نتائج اختبار الارتباط الذاتي (LM) multiplier Lagrange إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، لجميع القطاعات في النموذجين حيث إن القيمة الاحتمالية لـ F أكبر من 0,05

2- اختبار التباين:

جدول (10) نتائج اختبار التباين باستخدام اختباري (ARCH- Breusch-Pagan-Godfrey)

القطاع	F-statistic	Prob. F
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	0.25*	0.61*
التعدين والتحجير	1.27*	0.28*
الصناعات التحويلية	0.27	1.24
التشييد والبناء	1.54	0.12
تجارة الجملة والتجزئة	0.67	0.80
المال والتأمين والخدمات العقارية	1.22	0.20

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

تشير نتائج اختباري التباين (ARCH و Godfrey-Pagan-Breusch) إلى عدم وجود مشكلة اختلاف في التباين، حيث إن القيمة الاحتمالية لـ F أكبر من 0.05 (*) تعني أنه تم استخدام نموذج ARCH لإجراء الاختبار نظراً لأن البيانات أظهرت استجابة أفضل له).

ملائمة النموذج:

للتحقق من مدى ملائمة النموذج المقدر تم استخدام اختباري Ramsey الذي يختبر صحة النموذج المقدر، واختبار CUSUM للتأكد من استقرار معاملات النموذج.

3- اختبار Ramsey.

جدول (11) نتائج اختبار الملائمة:

prob	F-statistic	القطاع
0.057	3.09	الزراعة والغابات وصيد الأسماك
0.0003	16.57	التعدين والتحجير
0.15	2.158	الصناعات التحويلية
0.0024	11.17	التشييد والبناء
0.196	1.72	تجارة الجملة والتجزئة
0.111	2.684	المال والتأمين والخدمات العقارية

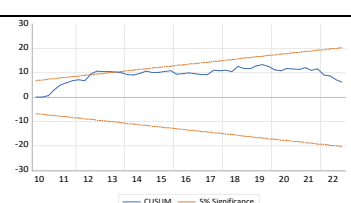
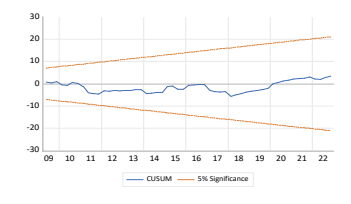
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

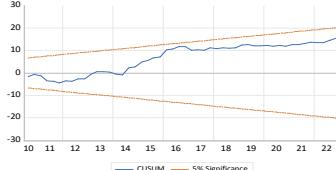
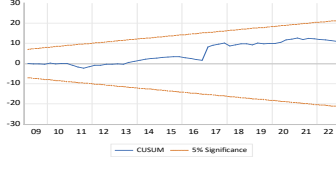
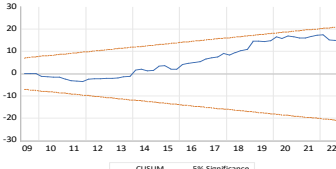
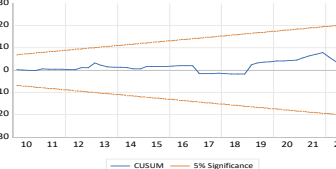
تشير النتائج في الجدول إلى صلاحية وجودة النماذج للتنبؤ حيث ظهرت (F-stat) أكبر من 5% في جميع القطاعات، فيما عدا قطاعي (التعدين والتحجير، والتشييد والبناء) في النموذج الثاني كانت القيمة الاحتمالية لإحصائية F أقل من 5% مما يدل على أن هناك متغيرات تفسيرية مهمة لتقدير النموذج لم يتم إدراجها أو أن هناك متغيرات غير مهمة مدرجة في النموذج، وهو أمر وارد نظراً لأنه تم توحيد المتغيرات التفسيرية لجميع النماذج بسبب طبيعة الدراسة، وعلى الرغم من ذلك فإن القطاعين اجتازت اختبارات الفحص الأخرى.

4- اختبار CUSUM:

يختبر CUSUM Test استقرار معاملات النموذج، ويتكون من حدين أعلى وأدنى يتوسطهم مسار معاملات النموذج، فإذا جاء خط مسار الاختبار بين الحدين فهذا يعني أن معاملات النموذج مستقرة والعكس صحيح.

جدول (12) نتائج اختبار cusum

اختبار cusum	القطاع
	الزراعة والغابات وصيد الأسماك
	التعدين والتحجير

	<p>الصناعات التحويلية</p>
	<p>التشييد والبناء</p>
	<p>تجارة الجملة والتجزئة</p>
	<p>المال والتأمين والخدمات العقارية</p>

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews12

تؤكد نتائج الاختبار أعلاه أن المعاملات لجميع القطاعات في النموذجين مستقرة مما يعني صلاحية النماذج للتنبؤ.

7. النتائج:

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة من إجراء الاختبارات القياسية لأثر الائتمان المصرفي على التشغيل كالاتي:
- بعد إجراء اختبار الاستقرارية (لديكي- فولر الموسع) لجميع القطاعات الإنتاجية أظهرت النتائج أن البيانات لجميع القطاعات غير مستقرة في مستوياتها عند جميع مستويات المعنوية، فيما عدا متغيرات (القروض الحكومية للقطاع الزراعي ولقطاع الصناعات التحويلية، الائتمان المصرفي في قطاع الزراعة، وقطاع الكهرباء والغاز فإنها مستقرة في مستوياتها).

وتستقر بيانات المتغيرات جميعها بعد أخذ الفرق الأول مما يعني أنها متكاملة من الدرجة (1)1

- بعد إجراء اختبار الحدود Bound Test للتأكد من إمكانية اختبار العلاقة التكاملية طويلة الأجل في جميع القطاعات الإنتاجية تبين أن العلاقة بين المتغيرات جميعها غير خطية مما يؤكد أفضلية استخدام اختبار NARDL كما نصت على ذلك فروض الدراسة، فيما عدا قطاعات الكهرباء والنقل والخدمات فلا توجد علاقة تكامل مشترك بين الائتمان المصرفي والتشغيل فيها.

- أن القطاعات التي تحظى بتمويل من القطاع الحكومي يقل تأثيرها بصدمات الائتمان المصرفي، سواءً على مستوى الأجل القصير أو الطويل.

- يلعب متوسط الأجور دور كبير في علاقة التكامل المشترك فهو المتغير الأكثر تأثيراً، مما يؤكد على انطباق نظرية العمل على الاقتصاد السعودي، القائلة بأن متوسط الأجور هو المتغير الرئيسي المؤثر على عرض وطلب العمل.

وجاءت النتائج التفصيلية لكل قطاع على النحو التالي:

1- قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك:

- أن الصدمة الموجبة للانتماء تؤثر بشكل معنوي على التشغيل في القطاع في الأجل الطويل مما يعني وجود علاقة تكاملية غير خطية طويلة الأجل، أما في الأجل القصير فإن الصدمات الموجبة والسالبة ليست ذات أثر معنوي، بينما يظهر متغير القروض الزراعية ذو أثر معنوي في الأجلين القصير والطويل

- أظهر معامل تصحيح الخطأ أن قطاع الزراعة يعود للتوازن بعد تأثير الصدمة بعد مرور ما يقارب ثلاثة أشهر

2- قطاع التعدين والتعجير

- أن الصدمة الموجبة للانتماء تؤثر بشكل معنوي على التشغيل في القطاع في الأجل الطويل، وفي الأجل القصير تظهر الصدمات الموجبة والصدمات السالبة بأثر معنوي.

- أن قطاع التعدين يعود للتوازن بعد تأثير الصدمة بعد مرور ما يقارب أربعة أشهر

3- قطاع الصناعات التحويلية:

- أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك عدم وجود علاقة تكامل مشتركة طويلة الأجل بين الانتماء والتشغيل في قطاع الصناعات التحويلية، وعلى العكس من ذلك يتمتع القطاع بعلاقة تكاملية في الأجل القصير

- أظهر معامل تصحيح الخطأ أن قطاع الصناعة يعود للتوازن بعد تأثير الصدمة بعد مرور ما يقارب ثلاثة أشهر.

4- قطاع التشييد والبناء:

- أن الصدمات الموجبة والسالبة للانتماء تؤثر بشكل معنوي على التشغيل في القطاع في الأجل الطويل، وكذلك في الأجل القصير.

- أن قطاع التشييد والبناء يعود للتوازن بعد تأثير الصدمة بعد مرور ما يقارب ثلاثة أشهر

6- قطاع تجارة الجملة والتجزئة:

- أن صدمة الانتماء السالبة معنوية في الأجلين الطويل والقصير مما يعني وجود تكامل مشترك بين الانتماء والتشغيل في قطاع تجارة الجملة والتجزئة.

- أن قطاع تجارة الجملة والتجزئة يعود للتوازن بعد تأثير الصدمة بعد مرور ما يقارب خمسة أشهر

7- قطاع المال والأعمال والخدمات العقارية:

- أن صدمة الانتماء السالبة معنوية في الأجل الطويل مما يعني وجود تكامل مشترك بين الانتماء والتشغيل في قطاع المال والأعمال والخدمات العقارية، وكذلك ظهرت الصدمة الموجبة والسالبة للانتماء معنوية في الأجل القصير

- أن قطاع المال والأعمال والخدمات العقارية يعود للتوازن بعد تأثير الصدمة بعد مرور ما يقارب شهرين تقريباً.

8. خاتمة الدراسة:

افترضت الدراسة بناءً على ما جاء في النظرية الاقتصادية أن الزيادة في الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص تؤدي إلى الرواج الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى خلق المزيد من الوظائف ورفع نسب التشغيل، إلا أن الدراسة لم تستطع تأييد الفرضيات بشكل مطلق، حيث أظهرت الأنشطة الإنتاجية استجابات مختلفة تجاه العلاقة التكاملية في الأجل الطويل، مما يدل على أن العوامل الأخرى مثل معدل الأجور ومستوى التطور التقني المستخدم في القطاع، ومدى مرونة عوامل الإنتاج للإحلال تؤثر بشكل كبير على مستوى التوظيف. وهو ما أيدته الكثير من الدراسات السابقة خصوصاً المطبقة على الدول العربية. لذلك فإن الدراسة توصي بالموازنة في توجيه الائتمان نحو القطاعات حسب الأهداف العامة للدولة فعلى سبيل المثال إذا كان المستهدف تخفيض نسب البطالة يوجه الائتمان نحو القطاعات الأكثر استيعاباً لتشغيل الأيدي العاملة السعودية وتأثراً بالائتمان بالمصرفي (أي التي تحقق علاقة التكامل المشترك) مثل قطاع التجارة وقطاع المال والأعمال.

9. المراجع:

1.9. المراجع العربية:

- الأسرج، حسين (2014). *إشكالية البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي*، ورقة عمل
- بن طلحة، صليحة. معوشي، بوعلام. (2016) *التشغيل الكامل بين الحقيقة والخرافة*، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2 العدد 15
- تودارو، ميشيل (2009) *التنمية الاقتصادية*. دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- الجبوري، باقر كرجي وعباس، انتصار. (2021) *تحليل أثر الائتمان المصرفي على البطالة في العراق للمدة (2004-2019)* مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، مجلد 13، العدد 2 جامعة بابل -كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.
- الجزائري، نائل رسول سعيد. (2008). *السياسة النقدية وأثرها في الائتمان المصرفي*. الكلية التقنية الإدارية، بغداد. رسالة جامعية.
- حسين، أحمد محمد (2023) *العلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل*، مجلة دراسات المجلد 24، العدد 1
- خليل، عبد القادر، (2011)، *مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء 3
- الشمري، كمال كاظم جواد وشعلان، عمار عبد الحسين. (2018) *التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي ودوره في معالجة مشكلة البطالة*. مجلة أهل البيت عليهم السلام العدد 31، 461.
- الصخني، نوال زياد. الشايب، نوح علي. (2020). *أثر التسهيلات الائتمانية على البطالة: دراسة تطبيقية للدول العربية غير المصدرة للنفط للفترة من عام (2000 - 2017)*. جامعة اليرموك، الأردن.
- عطية، فاطمة. (2018) *دراسة قياسية لتأثير النمو غير متمائل للسياسة المالية في تحديد شكل العلاقة غير خطية بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي. باستخدام نموذج (NARDL)*، مجلة التجارة والتمويل، المجلد 38، العدد 3
- قابوسة، علي. (2014). *مساهمة السياسات العمومية والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل دراسة حالة الجزائر وتونس*. جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التيسير، كلية الاقتصاد، رسالة دكتوراه.

- نصر، عبد المحمود محمد. (1417). *الاقتصاد الكلي النظرية المتوسطة*. دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- المهندي، حسن إبراهيم، (2008) *حالة البطالة وخصائص المتعطلين في قطر، ورشة عمل البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية*، الدوحة، اللجنة الدائمة للإسكان، الطبعة الأولى:
- 2.9. المراجع الأجنبية:

- Ali Salam, Mohamed Amin, Hussam Abbas Hashem Fahad Jaid (2022) *The Impact of Bank Credit on Unemployment and The Labor Force in IRAQ*, educational and social science journal issn 2148-5515
- Azolibe, Chukwuebuka Bernard, Stephen. Kelechi Dimnwobi, Chidiebube Peace Uzochukwu-Obi (2022). *The determinants of unemployment rate in developing economies: (does banking system, credit matter)*. science Journal of Economic and Administrative ISSN: 1026-4116
- Kolakez, Elie Dromel, Lehmann. Etienne (2010). *Credit constraints and the persistence of unemployment*, Labor Economics, Volume 17, Pages 823-834
- Mihály, Panel Borsi Tamás. (2018). *Credit contractions and unemployment*, International Review of Economics & Finance, Volume 58, Pages 573-593
- Ordine, P. and G. Rose. (2008). *Local Banks Efficiency and Employment*. Labor journal, Volume22, Issue3
- Sinclair, (1987). *Unemployment: Economic Theory and evidence*. Basil, Blackwell ltd., U.K.,
- Sipahutar, Mangasa Augustinus. (2016). *Effects of Credit on Economic Growth, Unemployment and Poverty*, Journal Economy Pembangunan, 37-4i SSN 1411-6081

ميع الحقوق محفوظة © 2024، الباحثة/ خديجة حمد السلمي، الدكتور/ صلاح سعيد عبد الغني، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي (CC BY NC)

Doi: doi.org/10.52132/Ajrsp/v6.65.2